في ضوء دعوة المؤتمر الشعبي العام :

الحوار.. وقواعد الاحتكام للديمقراطية

اختراق الثوابت يفقد أصحابه رصيدهم الشعبي

الحوار حاجة ملحة دائماً والدعوة إليه فعل حضاري

جوهر الديمقراطية أن يكون الجميع شركاء في بناء الوطن

بين أعلى الطاولة وأسفلها مسافة صغيرة جداً، لكن الفارق بين ما يمكن أن يحدث فوق الطاولة وما سيكون أسفلها كبير جداً، فوق الطاولة وضوح وشفافية وسلامة لكل شيء، وأسفلها ظلام وتخبط يُكسر في بحره كل شيء.

هكذا يصور البعض الحوار بين اطراف التجاذب السياسي في بلادنا.. ولكن فإننا نعتقد بأنه عندما يكون الحوار واضحاً تتجلى الحقائق وتتكون القناعات وتغلب ذات الوطن على ذوات الأنا، ومن هنا جاءت دعوة المؤتمر الشعبي العام في هذه الأثناء لكل الأحزاب السياسية للجلوس على مائدة الحوار الشفاف الذي يرتجيه الجميع وتؤكده مسارات دولة الوحدة وقناعات متعددة يُعبّر عنها سياسيون وأكاديميون ومهتمون يتحدثون في هذا الاستطلاع لـ «الثورة» وعبرها يخاطبون كل أولي الألباب:

استطلاع/عبدالوهاب مزارعه- عبدالله حزام- فيصل علي

■ عبده الجندي

■ يونس هزاع

■ عبدالباري طاهر

■ نبيل الصوفي

■ د. أحمد الكبسي

■ د.فارس السقاف

الاحتكام للديمقراطية

□ يعتقد عبده الجندي، عضو اللجنة العليا للانتخابات، أن البدء بالحوار يقود إلى رأي مشترك، وهو أفضل من الرأي الفردي، ويقول : أهم شيء أن يقوم الحوار على المصداقية ونكران الذات ووضع مصلحة الوطن فوق كل الاعتبارات والمصالح الذاتية.

ويشدد الجندي على أهمية أن تصل الأحزاب السياسية إلى وجهة نظر مشتركة تحتكم للديمقراطية والتداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة والنزيهة والابتعاد عن المكايدات السياسية التي لا تؤدي إلى نتيجة.

ويرى عبده الجندي أنه ليس هناك ما هو أهم من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بحياة الناس وهمومهم المعيشية، وتندرج في هذا الإطار قضية الأمن والاستقرار وتضافر جميع الجهود لحل المشاكل التي تعكر صفو حياة الناس، لذلك على الجميع التخلص من الفساد والفوضى والاتجاه نحو تطبيق القوانين باعتبارها هي التي تحفظ حقوق الجميع، علاوة على أنها تمثل المدخل الصائب للإصلاح وحتى لا تكون المسألة السياسية هي المسألة الشاغلة للأحزاب وتنظر إلى السلطة على أنها غاية وهي في الأصل وسيلة لتحقيق الأهداف المختلفة للناس.

دائم ومستمر

□ يونس هزاع، رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر الشعبي العام، يقول من جانبه : إن الحوار من قبل المؤتمر دائم ومستمر، كما أنه جزء من سياسته وبرنامج عمله السياسي، ويأتي الحوار هذه المرة تنفيذاً لقرار الدورة الرابعة للجنة الدائمة، وقد أقرت اللجنة العامة تشكيل لجنة لتفعيل الحوار مع الأحزاب السياسية برئاسة الدكتور عبدالكريم الارياني، الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام.

ويعتقد يونس هزاع أن مرتكزات نجاح هذا الحوار تقوم على الأسس الدستورية والقانونية أو الثوابت الوطنية والقواسم المشتركة التي تجمع الأحزاب والتنظيمات السياسية.

وقال يونس هزاع : نحن نتطلع إلى أن يفضي هذا الحوار إلى نتائج إيجابية على صعيد الشراكة بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، انطلاقاً مما شهدته التجربة الديمقراطية اليمنية من تنام وتطور إيجابي على مختلف المستويات، وأن يقود - أيضاً - إلى تعزيز مبادئ القبول بالرأي والرأي الآخر والمشاركة السياسية للمرأة، ناخبة ومرشحة، وبما يمكنها من المشاركة الفاعلة إلى جانب أخيها الرجل، سواء على الصعيد الديمقراطي والسياسي أو التنموي.

الجدية والتفاهم

□ عبدالباري طاهر، الكاتب والنقيب السابق للصحفيين اليمنيين، يقول : إن أي طريق للحوار بين الناس عامة أو أي حوار سياسي بين الأحزاب يجب أن يكون مبنياً على التفاهم والجدية في التناول وتجسير أي هوة قائمة.

لكنه يرى أن العلاقات بين الحكومة والمعارضة وبين أحزاب المعارضة ذاتها ليست جدية، فمنذ تحقيق الوحدة المباركة والدعوات تُطلق من أجل هذا الهدف الطيب - الحوار - لكن النتائج دائماً تأتي مخيبة للآمال.

والحوار - كما يعتقد عبدالباري طاهر - يقتضي الاتفاق على تشخيص الداء والاتفاق على العلة، وبالتالي المعالجة، والدعوة السابقة انتهت دون نتائج، وعاد في آخرها المتحاورون إلى المربع الأول، وهذا ما أدى إلى مزيد من فقدان الثقة.

ويشير إلى أن الحوار لا تفرضه أمور طارئة، وجميع الأطراف بحاجة إليه دائماً، ويفترض أن يؤدي إلى تراكم بين الأطراف المتحاورة بخصوص القضايا التي يتحاورون فيها، مضيفاً أنه بعد تحديد أسس الحوار وجديته وأنه ليس عملاً تكتيكياً مخيباً للآمال، يتفق المتحاورون على قضايا الحوار والمسائل التي يختلفون عليها والقواسم المشتركة بينهم، ويتفقون على حد أدنى من العمل المشترك، وهكذا يمكن أن يثمر أي حوار.

خيار الاستجابة

□ نبيل الصوفي، الصحفي وعضو مجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح، يقول : لاخيار للمعارضة إلاّ أن تستجيب لأي دعوة حوار من الحزب الحاكم وتظل الدعوة إلى الحوار، مهما كانت نيات الداعي لها وبرنامجه، خطوة لا تستحق أن ترفض من حيث المبدأ، ولست مع الذين يتحدثون عن ضمانات نجاح، فليس هذا هو الحوار الذي يحدد ما يُراد منه.

ويرى أن مشكلتنا تكمن في أننا نعيش يمنين : الأول يمن السلطة الذي ليس فيه إلاّ كل شيء جميل، والثاني يمن المعارضة الذي ليس فيه إلاّ كل قبيح، ومن ثم فالحوار ليس سوى فرصة ليسمع أحدنا الآخر دون أن يتبع ذلك موقفاً جذرياً من الاتفاق أو الاختلاف.

ويعتقد أن الحديث عن ضمانات يبطن إنجازات محددة مراد الوصول لها، وهذه - طالما وقد ارتضينا العمل السياسي المفتوح - فعن طريقها الوحيد هو الانتخابات، ليس الحوار إلاّ فك الخناق الذي أحكمه- كما يشير من وجهة نظره- انسحاب المؤتمر من الحياة السياسية وتخليه عن وظيفته المفترضة لأجهزة السلطة، وبمعنى آخر أن يقرر المؤتمر أو السلطة - لا مشكلة - رفع الحواجز التي منعت التواصل بينه وبين المعارضة، فحين غاب التواصل، الذي يسمى اليوم مجازاً الحوار - ولأننا في بلد لم ننتقل فعلاً إلى العمل المؤسسي الديمقراطي في الحياة السياسية والحزبية - لم تعد هذه الأحزاب تعرف رؤى بعضها إلاّ عبر وسائل الإعلام أو في المقايل التي تكوّنها العلاقات غير الموضوعية، وقد يكون للمؤتمر أجندة تختلف عن هذه السذاجة التي يبدو فيها تفكيرياً، لكنني أتمنى ألاّ تقبل المعارضة حواراً هدفه الاصطفاف وراء المؤتمر.

ويختتم بالقول : فقط نريد حواراً للنقاش العام، وأظن أن ذلك سيخفف قليلاً من الاحتقان الذي عطل السياسة، ولا شك أنه حين تتعطل السياسة تثار مجالات أخرى غير مأمونة النتائج.

تحكيم العقل

□ الدكتور أحمد الكبسي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء، قال : دعوة المؤتمر الشعبي العام إلى حوار وطني مع الفعاليات السياسية هي دعوة للعقل والمنطق، والحزب الحاكم منذ تأسيسه وهو يتبنى الحوار كمنطلق أساسي، خصوصاً وأن تشكيله أساساً مبني على الحوار.

ويذكر الكبسي أن قيام حزب المؤتمر الشعبي العام مُهّد له من خلال تلك القرارات التي نصت على قيام لجنة حوار وطني كانت فيما بعد بوتقة لحل الكثير من المشكلات التي كانت تعصف بالوطن آنذاك.

ويشير إلى أهمية الحوار بالقول : بالحوار تحققت الوحدة ووجدت الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وجُنّبت البلاد الكثير من الصراعات التي أراد أعداء الوطن من خلالها النيل من مكتسبات الثورة والوحدة.

ويضيف : يؤمن المؤتمر الشعبي العام بالحوار كصيغة مشتركة للعيش، فبالحوار المتبادل مع الأطراف السياسية الوطنية الأخرى يثبت المؤتمر الشعبي العام مدى قبوله بالآخر والمساحة التي يفسح فيها المجال للرأي والرأي الآخر.

لكنه في الوقت ذاته يأمل أن تلقى هذه الدعوة آذاناً صاغية من الأطراف الأخرى، بعيداً عن محاولات الابتزاز والتضييق التي تعكر صفو العلاقة بين التيارات السياسية وشخصنة القضايا العامة.

ويُدلّل على عقلانية الدعوة بأن المؤتمر الشعبي العام يُحكم، في كثير من القضايا، العقل والحوار كبديل لخيارات قد تكون أشد وطأة، وهذه الميزة، التي يمثلها فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، عززت من علاقاتنا المتميزة في المحيطين الإقليمي والدولي.

وفي سياق رده على سؤالنا حول مرتكزات نجاح هذا الحوار قال : هي بالتأكيد الثوابت الوطنية، وكذا الوثائق التي تم التوقيع عليها بين الأحزاب والتنظيمات السياسية.

امتحان حقيقي

□ الدكتور عبدالعزيز الكميم، أستاذ العلوم السياسية المساعد بجامعة صنعاء، يقول : مسألة الدعوة إلى الحوار ليست غريبة أو جديدة على فخامة الأخ علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية، فهو صاحب الحوار ومعلم فكرة الحوار في زمن عزّ فيه الحوار وحلّ فيه الصراع والعنف المسلح، ولو تأملنا الأوضاع السياسية سابقاً لوجدنا أن ذلك المنحى كان طاغياً، خاصة خلال فترة الثمانينيات، لكن بدأب وجدية فخامة الأخ الرئيس خرج الحوار إلى العلن من خلال لجنة الحوار الوطني التي شُكّل على أساسها المؤتمر الشعبي العام وأيضاً الميثاق الوطني.

ويضيف : إن هذه الدعوة المتجددة ستضع الأحزاب أمام امتحان حقيقي، لأن جوهر العمل السياسي وأساس السلوك الديمقراطي بين كافة الأطراف السياسية هو الحوار كقاعدة، وإذا ما أدركت هذه الأحزاب أنها أحزاب وطنية وديمقراطية، فإنها ستدرك حقيقة وأهمية وأبعاد هذه الدعوة التي تطرح الأمور أمامها بشكل واضح ومفتوح، خصوصاً القضايا الوطنية الملحة التي تهم الوطن داخلياً وخارجياً، فإذا كانوا شركاء في بناء الوطن سيكون تجاوبهم كبيراً، لأن هذا هو جوهر الحياة الديمقراطية والسياسية.

ويتساءل الكميم في الوقت ذاته : ما الذي تريده الأحزاب أكثر من ذلك؟ فالدعوة شاملة لكل الفعاليات السياسية من الأحزاب، سواء أكانوا داخل البرلمان أو خارجه، وهنا تبرز حكمة اليمن وقائدها وتجربتها وخصوصيتها، لأن الدعوة سعت إلى أبعد من هذا الإطار، فوسعت دائرة الحوار لتشمل كافة الأحزاب السياسية وليس أحزاب الثقل فحسب.

الثوابت الوطنية

□ ويتابع : على الأحزاب المبادرة إلى الإلتفاف حول هذه الدعوة، بل والفرصة الكبيرة، واستثمارها بشكل حقيقي بما يخلق لهم مكانةً ورصيداً شعبياً أمام قواعدهم ومجتمعهم وبعدهم عن المنزلقات التي وقعوا فيها، بقصد أو بدون قصد، وأضحت نقطة سوداء في جبينهم من منطلق الحكم الشعبي عليهم، مُنبّهاً إلى ضرورة أن تُفرّق هذه الأحزاب بين القضايا الوطنية التي تهم الوطن ووحدته ومصيره وبين القضايا الخاضعة للمساومة والاجتهاد.

وزاد بالقول : على هذه الأحزاب تقديم خيارات وبدائل في ما يتعلق بتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية، وأن تكون الحارس الأمين - أيضاً - إلى جانب السلطة في الحفاظ على الثوابت الوطنية، لأنه إذا ما أُختزقت هذه الثوابت من قبل بعض هذه الأحزاب، فستفقد رصيدها الشعبي والاجتماعي.

واختتم الكميم حديثه بالقول : على هذه الأحزاب أن تشعر بقيمة هذه الدعوة التي تضعها في خانة الثقل السياسي والوطني، مع أنها لا تمتلك ذلك الرصيد الكبير من الثقل الشعبي، والنتائج الانتخابية السابقة خير دليل.

فعل حضاري وبنائي

□ الدكتور فارس السقاف، رئيس الهيئة العامة للكتاب، يرى أن الدعوة فعل حضاري وبنائي، لأن الحوار حاجة ملحة دائماً ولا غنى عنها، مضيفاً : كون الدعوة توجه من الحزب الحاكم فهذا إبداء للرغبة في إشراك القوى السياسية لمواجهة التحديات الراهنة في وقت يمكن أن يقال إنه في غنى عن هذا الحوار، فهذه الدعوة مبادرة رائدة وجيدة ومحسوبة للمؤتمر الشعبي العام.

لكنه يعتقد أن الأمر في الأخير رهن بالنتائج التي سيؤول إليها هذا الحوار، وألاّ تبقى الدعوة مجرد دعوة فقط تتلاشى ولا تُفعّل في طريقها الصحيح.

ولكي يكون هذا الحوار ناجحاً، يعتقد الدكتور فارس السقاف أنه ينبغي أن تكون هناك جدية ومصداقية واستجابة من الجميع، استشعاراً لهذه الضرورة والحاجة إلى الحوار ابتداءً والتعامل معها بمسؤولية، موضحاً أنه لابد من تحديد إطار لهذا الحوار يتعلق بالموضوعات التي سيتناولها، وفي هذا الجانب يجب أن توضع أولويات لماهية القضايا الملحة الراهنة، شرط ألاّ تكون الموضوعات بديلاً عن المؤسسات الدستورية وليست لتسوية أوضاع شخصية أو حزبية.

ومن شروط النجاح - كما يرى السقاف - أن نبدأ بالقواسم المشتركة المتفق عليها لا من النقاط الخلافية، حتى لا نؤد الحوار من بدايته، وما يتفق عليه المتحاورون ينفذ على الواقع وحتى تنشأ جسور ثقة بين المتحاورين، بالإضافة إلى ذلك لابد من تحديد إطار زمني - جدول زمني - بمعنى أن تكون هناك فترة ينتهي إليها الحوار حتى يُنجز، وأن يكون الاتفاق على الإطار الموضوعي بالشراكة من البداية، أي يشارك الجميع في وضع إطار الحوار.

الحوار سيبعد المعارضة عن المنزلقات التي وقعت فيها